**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم الحقوق**

**محاضرات في المنظمات الاقتصادية الدولية**

**السنة الثانية ماستر**

**قانون أعمال**

**الدكتورة: صفية يوسيفي**

**السنة الدراسية: 2024 – 2025**

**منظمات اقتصادية دولية**

I**- صندوق النقد الدولي**

1. نشأة وأهداف وتطور صندوق النقد الدولي.
2. الهيكل التنظيمي للصندوق وموارد وأشكال مساعداته.
3. علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي .

II**- البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

1. نشأة وتطور وأهداف البنك الدولي.
2. الهيكل التنظيمي للبنك الدولي .
3. موارد البنك الدولي للإنشاءوالتعمير.
4. شروط الاقتراض من البنك الدولي (عمليات البنك).

III**- منظمة التجارة العالمية**

1. اتفاقية الفاف والتطور وإنشاء منظمة التجارة العالمية.
2. المبادئ التي تقوم عليها المنظمة.
3. أهداف المنظمة.
4. الهيكل التنظيمي للمنظمة .
5. الجوانب الإيجابية والسلبية لعضوية المنظمة.
6. الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية.

**المنظمات الاقتصادية الدولية**

**التعريف:**

المنظمات الاقتصادية الدولية هي هيئات تنشأ بموجب اتفاقيات دولية بين الدول بهدف تنظيم وتنسيق العلاقات الاقتصاديةبينها.

تسعى هذه المنظمات إلى:

* تعزيز التعاون الاقتصادي.
* تحقيق الاستقرار المالي.
* تشجيع التنمية الاقتصادية على مستوى العالمي أو الإقليمي.
* تقوم ادور الوسيط في قضايا مثل: التجارة الدولية – الاستثمار – التنمية الاقتصادية، والنظام المالي العالمي.

من أبرز هذه المنظمات:

1. **صندوق النقد (IMF):** يهتم بتحقيق الاستقرار المالي العالمي وتقديم المساعدة للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية.
2. **البنك الدولي:** يركز على تقديم المساعدات الائتمانية للدول النامية.
3. **منظمة التجارة العالمية (WTO):** تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية وضمان سيرها بسلاسة وعدالة (الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1947-1995).
4. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** تسعى غلى تعزيز السياسات الاقتصادية التي تحسن حياة الناس على مستوى العالم.

I، II، III، IV، V، VI، VII، VIII، IX، X.

**أولا: صندوق النقد الدولي:( النشأة + الأهداف + التطور )**

**I– نشأة صندوق النقد الدولي (IMF):**

ترجع نشأة صندوق النقد الدولي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط إلى سنة 1944 حين انعقاد مؤتمر بريتونوودز في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الهدف من المؤتمر هو **إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي** الذي تضرر بشدة بسبب الحرب، ومنع **الأزمات ECO** التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة الكساد الكبير الذي عرف آنذاك.

- خلال هذا المؤتمر اجتمع ممثلون عن 44 دولة، واتفقوا على إنشاء **نظام نقدي دولي جديد** قائم على التعاون بين الدول **للحفاظ على استقرار أسعار الصرف وتسهيل التجارة الدولية**، من أبرز نتائج المؤتمر كان إنشاء صندوق النقد الدولي.

**II- أهداف إنشاء الصندوق:**

1. تحقيقاستقرار في أسعار الصرف:

ومنع التقلبات الكبيرة التي تؤثر على التجارة الدولية.

1. تعزيز التعاون النقد الدولي:

وتوفير منتدى للتشاور بين الدول حول السياسات النقدية.

1. تقديم القروض:

للدول التي تواجهمشاكل في ميزان المدفوعات وتحتاج إلى الدعم لاستعادة استقرارها الاقتصادي.

1. تعزيز النمو الاقتصادي:

والمساعدة في تقليل الفقر على المستوى العالمي.

بدأ الصندوق عملهرسميا في 1945، وبدأت الدولبالانضمام إليه تدريجيا.

**III- تطور صندوق النقد الدولي:**

شهد صندوق ن. د، تطورا ملحوظا منذ تأسيسه عام 1944، حيث **تأقلم**مع التغيراتالاقتصادية العالمية وتوسع دوره ليواكب التحديات**ECO**المتزايدة، وفيما يلي أبرز مراحل تطور الصندوق:

**1- من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 إلى 1971:**

كان دور الصندوق في هذه المرحلة **يركز على تثبيت أسعار الصرف بين العملات** وتعزيز **النمو ECO عبر القروض والمشورة للدول التي تواجه اختلالات في ميزان المدفوعات**، اعتمد النظام النقدي على أسعار الصرف ثابتة مرتبطة **بالدولار الأمريكي** الذي كان مدعوما بالذهب ( نظام بريتونوودز ).

**2- انهيار نظام برتونوودز ( 1971- 1973 ):**

في عام 1971، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الغاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب، مما أدى إلى انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة.

تحول الصندوق بعد ذلك إلى دعم نظام أسعار صرف مرن بين العملات، حيث بدأت الدول تتبنى **سياسات نقدية مختلفة** بناءً على احتياجاتها الاقتصادية.

**3- ظهور أزمات الدين** ( السبعينياتوالثمانينيات ):

في هذه الفترة من (1973- 1989 ) واجه العديد من الدول النامية **أزمات دين نتيجة القروض الكبيرة**من المؤسسات المالية الدولية، تدخل **صندوق** النقد الدولي **لتقديم المساعدات** للدول المتعثرة، ولكن **بشروط صارمة** تشمل **الإصلاحات الاقتصادية** وقد أثار هذا الكثير من الانتقاد بسبب تأثير السياسات على الاقتصاديات المحلية والفئات الأكثر ضعفا في بعض الدول.

**4- التوسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينات: ( 1991- 2000- 2008)**

بعد انهيار URSS في 1991، لعب صندوق النقد دورا رئيسيا في دعم الدول التي كانت جزءا من ( التوسع في ) الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال **تقديم المساعدات والاشراف على برامج التحولECO**، ( من اشتراكي إلى رأسمالي ) كما تدخل الصندوق لدعم دول الجنوب شرق آسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ولعب دورا حاسما في منع انهيار اقتصادي أكبر في المنطقة.

**5- الأزمة المالية العالمية (2008):**

مع الأزمة المالية ع. عاد الصندوق لدوره المركزي، حيث قام بتقديم **مساعدات مالية ضخمة للعديد من الدولالتي تأثرتبالأزمة**، مثل: اليونان، إيرلندا، وأوكرانيا.

لعب الصندوق دورا هاما في تنسيق الجهود الدولية للتعافي من الأزمة، وأدخل إصلاحات **لزيادة تمثيل الدول الناشئة داخل الصندوق.**

**6- التحديات المعاصرة** ( من 2010 إلى حتى الآن ):

في السنوات الأخيرة، زاد الصندوق **تركيزه على قضايا التنمية المستدامة، وتقليص الفقر والمساواة ECO.**

- استجاب لتحديات جائحة **كورونا** ( 19- covid ) من خلال تقديم **قروض طارئة للدول المتضررة، وتخفيف عبء الديون عن الدول النامية.**

- خلال هذا التطور تغير دور صندوق النقد الدولي**من** مجرد مؤسسة **تركز على استقرار أسعار الصرفإلى** مؤسسة **أكثر شمولية تقدم الدعم المالي والتقني للدول** في مختلف الظروف الاقتصادية، وتسعى لتعزيز الاستقرار المالية العالمي.

**الهيكل التنظيمي للصندوق وموارد وأشكال مساعداته.**

**I- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:**

يتكون الصندوق من عدة هيئات رئيسية، تعمل معا لضمان اتخاذ القرارات بصورة فعالة، وتتمثل فيما يلي: مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المدير العام، اللجان ر، الإدارة، المكاتب.

**1-مجلس المحافظين Board of Governors:**

هو الهيئة **العليا** للصندوق، ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، محافظ لكل دولة عضو ( عادة يكون وزير الداخلية أو محافظ البنك المركزي ) ونائب محافظ.

- مجتمع مجلس المحافظين **مرة واحدة في السنة**لاتخاذ القرارات **الأساسية** حول هيكل الصندوق، سياساته ومسائل العضوية والميزانية.

- تشمل صلاحياته: الموافقة على السياسات العامة، تخصيص حقوق السحب الخاصة (**SDRD**)، وقبول الأعضاء الجدد.

**2-المجلس التنفيذي**( **Exécutive Board** ):

يتألف من 24 **مديرا تنفيذيا** يمثلون الدول الأعضاء أومجموعات من الدول، يتم تعيين المديرين التنفيذين عن طريق انتخاب من الدول الأعضاء.

- يجتمع المجلس التنفيذي بشكل منتظم تقريبا يوميالإدارة شؤون الصندوق اليومية، بما في ذلك اتخاذ قرارات حول طلبات القروض، الرقابة الاقتصادية، والمشورة الفنية للدول الأعضاء.

- يعمل المجلس التنفيذي تحت اشراف مجلس المحافظين و يكون مسؤولا عن تنفيذ السياسيات المتفق عليها.

3-**المدير العامmanaging director:**

هو رئيس الجهاز التنفيذي للصندوق، ويعتبر المسؤول الأول عن إدارته، **يتم تعيين المدير العام** من قبل المجلس التنفيذي لفترة **خمس** سنوات قابلة للتجديد.

- المدير العام يشرف على موظفين الصندوق، ويقوم بتنفيذ السياسات والقرارات التي تتخذها الهيئات الإدارية العليا، كما يمثل الصندوق في الاجتماعات الدولية والمشاورات مع الدول الأعضاء.

يساعد المدير ثلاثة نواب يدعمون عمليات الصندوق في مختلف المجالات.

**4-اللجان الدوليةInternationalcommittees:**

**أ- اللجنة النقدية والمالية الدوليةIMFS**:

هي لجنة استشارية تتكون من ممثلين عن 24 دولة أو مجموعة دول أعضاء تجتمع مرتين في السنة وتتناقش القضايا الاقتصادية العالمية، وتقدم المشورة لمجلس المحافظين حول الاتجاهات الاستراتيجية للصندوق.

**ب-لجنة التنميةDevelopmentCommittee:**

هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تركز على قضايا التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالدول **النامية**، تقدم توصيات بشأن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

**5- الإدارة والموظفون ( Staff ):**

يضم صندوق النقد الدولي حوال 2700 موظف من مختلف الجنسيات والخلفيات، يتمركز معظمهم في المقر الرئيسي في واشطن العاصمة.

هؤلاء الموظفون متخصصون في مجالات مثل الاقتصاد، الشؤون المالية، الإحصاء، القانون الدولي.

يعملون على تحليل اقتصاديات الدول الأعضاء، تقديم المساعدات الفنية، وإعداد برامج الإصلاح الاقتصادي.

**6- مكاتب الصندوق حول العالم:**

يمتلك الصندوق مكاتب في العديد من الدول حول العالم، تقوم بتقديم المساعدة الفنية ومراقبة تنفيذ البرامج التي يشارك فيها الصندوق على المستوى الإقليمي والعالمي.

**II- موارد صندوق النقد الدولي:**

يحصل الصندوق على موارده المالية من عدة مصادر رئيسية تشمل:

**1- اشتراكات الدول الأعضاء ( أو الحصص ):**

تعتبر الحصص المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، حيث تساهم كل دولة عضو بمبلغ معين في رأس مال الصندوق بناءً على حجم اقتصادها، يتم تحديد الحصة لكل دولة بناءً على عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي، التجارة ، ومستوى الاحتياطات.

هذه الحصص لا تحدد فقط مساهمته الدولة في الموارد المالية للصدوق، بل أيضا حقوق التصويت وإمكانية الوصول إلى القروض، حصة كل دولة يمكن أن تراجع وتعدل دوريا لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

**2- القروض والاقتراض:**

عند عجز الحصص عن توفير ما يحتاجه الصندوق من أموال، يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الدول الأعضاء الغنية أو من الأسواق المالية العالمية لتمويل برامجه

- كما يقوم الصندوق أحيانا بإصدار سندات لجمع الأموال الإضافية.

**3- الفوائد أو الأرباح من القروض:**

يقرض الصندوق فائدة على القروض التي يقدمها للدول الأعضاء، وهذه الفائدة تشكل مصدر دخل إضافي للصندوق.

**4- الروسم والمصاريف الإدارية:**

تتحمل الدول التي تقترض من الصندوق عادة تكاليف إدارية ورسوما إضافية، وتستخدم هذه الإيرادات لتمويل تشغيل الصندوق.

**5- مبادرات تمويلية إضافية:**

قد يعتمد الصندوق أيضا على موارد إضافية عبر مبادرات دولية وبرامج تمويلية خاصة، مثل:

الصناديق الائتمانية التي تركز على الدول الفقيرة أو التي تمر بأزمات إنسانية أو بيئية.

**III– أشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق:**

يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات متنوعة الأشكال، تتمثل فيما يلي:

1- المساعدات المالية.

2- المساعدات الفنية.

3- المساعدات الاستشارية.

4- المساعدات الطارئة.

5- مبادرات تخفيف الديون.

**1- المساعدات المالية ( القروض ):**

تأخذالمساعدات المالية التي يقدمها الصندوق عدة أشكال أهمها:

**أ- التسهيلات الائتمانية العادية:** ( **Stand-By. Arrangements- SBA** )

تقدم للدول التي تواجه أزمات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، وتعد الأكثر شيعا، تدعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعالج الاختلالات الاقتصادية.

**ب- التسهيل الائتماني الموسع:** ( **Extended FundFacility- EFF** ).

يقدم للدول التي تواجه أزمات اقتصادية هيكلية أو طويلة الأجل، ويركز على إصلاحات أعمق وأكثر شمولية.

**ج- التسهيل الائتماني السريع:** ( **RapidFinancingiustrument** )

يقدم في حالة الطوارئ الاقتصادية مثل: الكوارث الطبيعية أو الأزمات الحادة، وهو سريع وبشروط ميسرة.

**د- التسهيل الائتماني الميسر للدول الفقيرة:** ( povertyReduction and Grouth Trust- PRGT )

ويهدف إلى دعم الدول ذات الدخل المنخفض بشروط مالية ميسرة، غالبا بدون فائدة، يركز على تعزيز النمو وتقليل الفقر.

**2- المساعدات الفنية:**

قدتأخذ المساعدات التي يقدمها الصندوق شكل مساعدات فنية في مجالات عدة تشمل ما يلي:

**أ- إدارة المالية العامة:**

وذلك بتحسين أنظمة الضرائب والانفاق الحكومي والرقابة على الميزانية.

**ب- إدارة السياسية النقدية والبنوك المركزية:**

وذلك عبر مساعدة الدول في وضع السياسيات النقدية وإدارة الاحتياطات وإصلاح الأنظمة المصرفية.

**ج- إصلاح الأنظمة المالية:**

عبر تقديم استشارات لتطوير الانظمة المالية وضمان استقرارها.

**د- الإحصاءات الاقتصادية:**

وذلك من خلال تحسين جمع البيانات الاقتصادية وتحليلها لتمكين الدول من اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر فعالية.

**3- المساعداتالاستشارية:**

يقدم الصندوق استشارات اقتصادية عبر **البعثات الاستشارية**، وتعرف هذه البعثات عادة باسم **مشاورات المادة الرابعة**، نسبة إلى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

تجري هذه المشاورات بشكل دوري ( كل سنة غالبا ) لكل دولة عضو، ويقوم بموجبها **خبراء** الصندوق بعملية الإشراف والمراقبة للأوضاع الاقتصادية والمالية و**تقييم** الأداء الاقتصادي والسياسية المالية والنقدية والقطاع المالي عموما للدول.

كما يقوم الخبراء بمناقشة هذه السياسية مع السلطات المحلية ( المسؤولون الحكوميون وممثلي البنوك المركزية ).

تقوم البعثة بعد ذلك بتقديم توصيات حول السياسيات الاقتصادية المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي، التحكم في التضخم، تخفيف البطالة وتحقيق الاستقرار المالي.

- المراقبة الاقتصادية: يتابع الصندوق الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية ويعد تقارير وتحليلات عن التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول.

**4- المساعدات الطارئة:**

في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية، يقدم الصندوق مساعدات عاجلة من خلال:

أ- التسهيل الائتماني السريع: لدعم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية مفاجئة.

ب- دعم التعافي بعد الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية: مثلما حدث مع الدول المتضررة من جائحة كوفيد -19.

**5- مبادرات تخفيف الديون:**

يقدم الصندوق مبادرات لتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون مثل:

- مبادرة تخفيف ديون الدول الفقيرة التي تلتزم سياسات إصلاحية ( **HIPC** ).

- مبادرة إعفاء الدول الأكثر فقرا من ديونه تجاه المؤسسات المالية الدولية ( **HDRT** ).

**علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي:**

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد لدولي بعد الاستقلال مباشرة بتاريخ 26/09/1963 ( حيث قدرت حصتها بـ 623.1 مليون SDR لترفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون SDR، وقدر صوته في ذلك الوقت بـ 9393 صوت ).

ويمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر وذلك في مجلس المحافظين.

وقد مرت علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي بعدة مراحل متأثرة بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عبر هذه المراحل: و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

**1- مرحلة ما بعد الاستقلال حتى أوائل السبعينيات:**

اتبعت الجزائر في هذه الفترة سياسة اقتصادية اشتراكية قائمة على التأميم وتطوير القطاع العام خاصة النفط والغاز، وقد فضلت الاعتماد على نفسها وعدم التوجه إلى المؤسسات المالية ( بما فيها صندوق لنقد د. ) للحصول على التمويل، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في 1973 نتيجة أزمة النفط، ولذلك يمكن القول أن علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، لم تكن قوية في هذه المرحلة.

**2- مرحلة الثمانينيات: بداية التحديات الاقتصادية والتقارب مع صندوق النقد الدولي:**

أ- في أوائل الثمانينيات بدأت الجزائر تواجه تحديات اقتصادية نتيجة تراجع أسعار النفط وتباطؤ لنمو الاقتصادي مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات فاضطرت الجزائر إلى الاقتراض لكنها لم تلجأ في البداية إلى صندوق النقد الدولي، بل فضلت الاعتماد على الاقتراض الثنائي والمساعدات من الدول الصديقة والمؤسسات المالية الأخرى.

ب- لكن بحلول أواخر الثمانينيات ازداد الوضع الاقتصادي تدهورا نتيجة الانخفاض الحاد في عائدات النفط وتراكم الديون الخارجية، وبحثا عن حلول لتخفيف الضغط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لكن من خلال المشاورات الفنية والاستشارات الاقتصادية ودون التوقيع على برامج قروض رئيسية.

**3- مرحلة التسعينيات إلى الوقت لحالي:**

هذه المرحلة مرت بعدة فترات زمنية، تراوح الاقتصاد الجزائري فيها بين: الأزمات المالية، والتعافي، وتبع ذلك تطور العلاقة مع الصندوق على النحو التالي:

**أ- التعاون مع الصندوق عبر الاقتراض منه:**

في بداية التسعينيات دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية **حادة** نتيجة عدة عومل أهمها:

- تراجع أسعار النفط: وهو المصدر الرئيسي للإيرادات.

- الديون الخارجية المرتفعة: التي كانت تمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد.

- أزمة سياسية وأمنية: نتيجة تصاعد الصراع الداخلي الذي أدى إلى تفويض الاقتصاد.

كل هذا أدى إلى اتجاه الجزائر إلى صندوق النقد الدولي. والتوقيع سنة 1994 على ما عرف ببرنامج التكيف الهيكلي بعد مفاوضات طويلة، بموجب هذا البرنامج حصلت الجزائر على **قرض** في مقابل التزامه بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شملت:

- تحرير الاقتصاد والابتعاد عن السياسيات الاقتصادية المركزية ( الابتعاد عن الأسلوب الاشتراكي في تسيير الاقتصاد ).

- تقليص القطاع العام وخصخصة بعض الشركات الحكومية.

- خفض الانفاق العام[[1]](#footnote-2)\* وضبط الموازنة.

- تحرير أسعار الصرف وإصلاح النظام المالي.

**ب- تسديد الديون، التعاون مع الصندوق عبر الاستشارة:**

في أوائل الألفينات ( من 2000 إلى 2010 ) حققت الجزائر تحسنا اقتصاديا بفضل: الارتفاع الكبير في أسعار النفط وزيادة احتياطات النقد الأجنبي وهذا ما سمح للجزائر **بتسديد كامل ديونها في عام 2006** ( ذلك قبل الموعد المحدد لها ).

بعد تسديد الديون تحولت العلاقة مع صندوق النقد الدولي من علاقة اقتراض إلى علاقة استشارية قائمة على ما يعرف **بمشاورات المادة الرابعة**، سميت كذلك نسبة إلى:

- المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، والتي تلزم الدول الأعضاء بالخضوع لاستشارات دورية مع الصندوق لضمان استقرار اقتصادها الوطني، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم الوضع الاقتصادي للدولة.

- تحليل السياسيات المالية والنقدية.

- تقديم توصيات.

- تعزيز الشفافية.

\* وبموجب هذه المادة قام فريق من خبراء الصندوق بزيارة الجزائر لمناقشة السياسات الاقتصادية مع الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، وقام فريق الخبراء بعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين وصناع القرار انتهت بتقديم توصيات بشأن السياسيات الاقتصادية والمالية.

**ج- ظهور تحديات اقتصادية جديدة واستمرار العلاقة الاستشارية مع الصندوق:**

في الفترة ما بين 2010- 2020، حدث **انخفاض كبير في أسعار النفط** ( 2014 ) إلى جانب استمرار الجزائر في **الاعتماد بشكل شبه حصري على عائدات النفط والغاز دون أي تنويع اقتصادي** مما أدى إلى **تراجع الاحتياطات** من العملة الصعبة وتضخم العجز المالي وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي **يواصل تقديم التوصيات** للجزائر بشأن:

- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

- إصلاحات هيكلية لتعزيز لقطاع الخاص وزيادة الإنتاجية.

- تحقيق استدامة مالية من خلال ضبط الانفاق العام والسياسيات المالية.

**د- بداية التعافي الاقتصادي واستمرار العلاقة الاستشارية مع الصندوق مع استمرار التحديات الاقتصادية:**

خلال الفترة الممتدة ما بين 2020- 2024 في بداية هذه الفترة واجهت الجزائر أزمة مزدوجة:

- انخفاض أسعار النفط مجددا.

- والتأثيراتالاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد 19.

مما أثر على الاقتصاد إذ شهدت البلاد تضخما في:

- عجز الميزانية.

- وانخفاضا في احتياطات العملة الأجنبية.

وفي هذا السياق واصل الصندوق تقديم استشاراته:

غير أن **الحرب الأوكرانية** وما ترتب عنها من آثار مقاطعة الدول الغربية للنفط الروسي واتجاه البعض منه إلى الجزائر، إلى جانب **عودة أسعار النفط إلى الارتفاع التدريجيأحدث انتعاشا** في النشاط الاقتصادي الجزائري، و**ارتفاعا في نسبة النمو**، إلا أنه على الرغم من ذلك ما زالت التحديات قائمة وخاصة مع سرعة تقلب أسعار النفط وعدم اليقين من الأوضاع الدولية غير الثابتة.

خلاصة القول أن الجزائر لم **تلجأ إلى الاقتراض** من الصندوق منذ تسديد ديونها في 2006، لكن الصندوق يواصل تقديم استشاراته ( **بشكل دوري** ) بشأن السياسيات الاقتصادية التي ينبغي لها اتباعها مع تركيزه على:

- الإصلاح المالي وزيادة الإيرادات من غير النفطية.

- تعزيز الحكومة الاقتصادية والشفافية في إدارة المالية العامة.

- إصلاح النظام البنكي وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية.

تقدمت الجزائر إلى المركز 115 في مؤشر الابتكار لعام 2024 مع الإشارة إلى أن مركزها كان 113 عام 2019 وتراجع إلى 119 عام 2023.

- وقد وضع الصندوق الجزائر في المرتبة الثالثة ضمن أهم اقتصاديات إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

- كما قدر الصندوق الناتج الداخلي الخام الجزائري هذا العام ( 2024 ) بنحو 266.78 مليار دولار أمريكي متوقعا نسبة نمو بحوالي 3.8%خلال هذا العام.

**- أهم الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي:**

واجه صندوق النقد الدولي ( **IMF** ) العديد من الانتقادات من عدة أطراف تشمل الحكومات، الاقتصاديين، ومنظمات المجتمع المدني، من بين أهم الانتقادات الموجهة إليه، ما يلي:

**1- فرض سياسات تقشفية:**

ينتقد الصندوق لفرضه سياسات تقشفية صارمة على الدول التي تتلقى قروضا، مثل تقليص الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة البطالة وتفاقهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول.

**2- المساس بالسيادة الوطنية:**

يعتبر البعض أن تدخلات الصندوق تقوض السيادة الاقتصادية للدول، حيث يفرض عليها اتباع سياسات معينة في مقابل الدعم المالي، مما يقلل من قدرتها على اتخذ قرارات مستقلة تتناسب مع ظروفها الخاصة.

**3- التركيز على المصالح الغربية:**

يتهم لصندوق بأنه يخدم مصالح الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية حيث أن لهذه الدول تأثير كبير على قرارات الصندوق بسبب حصصها الكبيرة في رأسماله.

**4- عدم فعالية الإصلاحات:**

يرى البعض أن الإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق غالبا ما تكون قصيرة الأمد وتفتقر إلى لتكيف مع الظروف المحلية، مما يؤدي إلى تفاقهم الأزمات الاقتصادية بدلا من حلها.

**5-التأثير السلبي على التنمية الاجتماعية:**

يتهم الصندوق بأنه يولي الاهتمام الأكبر للاستقرار المالي والنقدي على حساب التنمية الاجتماعية، فهو يركز على مؤشرات مثل التضخم والدين العام بدلا من الاستثمار في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

**6- قصور الشفافية والمساءلة:**

ينتقد الصندوق لافتقاره للشفافية الكافية في عمليات اتخاذ القرار، وعدم المساءلة بشكل كاف تجاه الدول المتأثرة بسياساته.

**البنك الدولي للإنشاءوالتعمير.**

**I- النشأة والأهداف والتطور.**

**أولا / نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

هو حاليا أحد لوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتونوودز سنة 1944 ( يشار لهما معا كمؤسسات بريتونوودز)، وقد بدأ ممارسة أعماله في 27 جانفي 1946 تحت اسم البنك الدولي للإنشاءوالتعمير.

ويعتبر هذا الأخير جزءا من مجموعة البنك الدولي التي تضم عدة مؤسسات:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2- مؤسسة التنمية الدولية.

3- مؤسسة التمويل الدولي.

4- وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

5- المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية.

**ثانيا / أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

كان الهدف الأساسي من إنشائه هو توفير التمويل اللازم لإعادة أعمار البنية التحتية والصناعات الأوروبية بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية.

مع مرور الوقت توسعت أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتشمل بشكل أساسي ما يلي:

**1- الحد من الفقر:**

يسعى البنك إلى تحسين حياة الفقراء من خلال دعم المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة.

**2- دعم النمو الاقتصادي المستدام:**

وذلك من خلال تقديم القروض والمنح لتمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية.

**3- تشجيع الاستثمار الخاص:**

يساهم البنك في جذب الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية من خلال توفير الضمانات وتقديم المشورة الفنية.

**4-بناء المؤسسات القوية:**

يدعم البنك جهود الحكومات في بناء مؤسسات قوية وشفافة قادرة على إدارة الاقتصاد وتقديم الخدمات العامة بكفاءة.

**5- معالجة الأزمات والتحديات العالمية:**

يساهم البنك في الاستجابة والمعالجة للأزمات والتحديات العالمية عن طريق توفير التمويل العاجل والمساعدات التقنية للدول التي تواجه كوارث طبيعية أو أوبئة أو هشاشة اقتصادية أو صراع إلخ.

**ثالثا/ تطور البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

مر البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمراحل تطورية عديدة منذ تأسيسه إلى اليوم مستجيبا في سياساته وأولياته للتطورات العالمية والاحتياجات المتغيرة للدول النامية، وهذه لمحة عن مراحل تطور البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ( 4 مراحل )

**1- المراحل الأولى:** إعادة إعمار ما بعد الحرب ( 1944- 1960 ).

كان الهدف الرئيسي للبنك في هذه المرحلة هو إعادة بناء أوروبا المدمرة بالحرب، فانصب تركيزه على توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى لإعمار البنية التحتية والصناعات مثل بناء السدود والطرق والجسور.

**2- المرحلة الثانية:** التحول نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1960- 1980)

شهد البنك في هذه المرحلة **توسعا** في أهدافه لتشمل مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، وبدأ البنك في **التركيز** على القطاعات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة والزراعة ( في 27 سبتمبر 1960).

كما تم **إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية**لتقديم قروض ميسرة للدول الفقيرة.

**3- المرحلة الثالثة:** التكيف الهيكلي مع المتغيرات العالمية : ( 1980- 1990 ).

واجه البنك الدولي ظهور أزمات الديون في العديد من الدول النامية **بتبني سياسات التكيف الهيكلي التي تهدف إلى تحرير الأسواق وتشجيع القطاع الخاص**، أي بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية عبر التحول إلى الاقتصاد السوقي.

**4- المرحلة الرابعة:** التركيز على التنمية المستدامة والشركات العالمية ( 1990 حتى الآن):

في هذه المرحلة توسع نطاق عمل البنك ليشمل مجالات جديدة مثل **تغير المناخ، حوكمة الشركات**[[2]](#footnote-3) والمساواة بين الجنسين.

كما **عزز**البنك في هذه الفترة شراكاته مع المؤسسات الدولية ( صندوق النقد الدولي مثلا ) والحكومات والقطاع الخاص بمعالجة التحديات العالمية، وقد أصبح تركيزه منصبا على ضرورة **تحقيق** نتائج **المشاريع لأثر تنموي مستدام.**

**II- الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

يتكون البنك الدولي للإنشاء والإعمار من الهياكل التالية:

**1- مجلس المحافظين:**

يعد أعلى سلطة حاكمة في البنك، ويتكون من محافظين يمثلون الدول الأعضاء، وغالبا ما يكونون وزراء المالية أو الاقتصاد في دولهم ( 189 عضو ).

يجتمع مجلس المحافظين سنويا ويقوم باتخاذ القرارات الاستراتيجية الكبرى مثل قبول الأعضاء الجدد وتعديل اللوائح الأساسية للبنك.

**2- مجلس المديرين التنفيذين:**

يتكون من 25 مديرا تنفيذيا يمثلون الدول الأعضاء أو مجموعات منها.

- **يشرف** المجلس على **العمليات اليومية**، للبنك **ويتخذ قرارات** بشأن **المشاريع والقروض**، **ويعتمد السياسات العامة.**

- يعمل المديرون التنفيذيون **كحلقة وصل** بين البنك والدول التي يمثلونها، مما يضمن أن مصالح الدول الأعضاء تؤخذ بعين الاعتبار في سياسات البنك.

**3- رئيس البنك:**

يتم تعيين الرئيس من قبل مجلس المديرين التنفيذين، وقد **جرى العرف** على أن يتبع تعيين الرئيس اتفاقا غير رسمي بين الدول الأعضاء ينص على أن يكون **رئيس البنك الدولي** من **مواطني الولايات المتحدة الأمريكية**، بينما يكون رئيس صندوق النقد الدولي من **مواطني الدول الأوروبية**، ورغم بعض الدعوات لتغيير هذا التقليد ليصبح أكثر شفافية وتنافسية، إلا أن هذه القاعدة غير الرسمية ما زالت سارية حتى الآن.

ويعتبر الرئيس المسؤول الأعلى للبنك:

- يشرف على جميع عمليات البنك ويقدم تقاريره إلى مجلس المديرين التنفيذين.

- يقوم بدور رئيسي في رسم استراتيجيات البنك وتوجيه عملياته لتحقيق أهدافه.

**4-الإدارات التنفيذية والوظيفية:** ( الوحدات الإدارية )

يوجد بالبنك عددا من الإدارات المتخصصة مثل:

- إدارة التنمية الاقتصادية.

- إدارة التمويل.

- إدارة السياسات البيئية

- إدارة الاستثمار في القطع الخاص .. الخ

كل إدارة تعتبر مسؤولة عن جانب معين من عمل البنك، وتعمل بشكل تكاملي لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات.

**5- الوحدات الإقليمية:**

ينظم البنك عمله في مناطق جغرافية مختلفة ( إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ) وذلك بواسطة وحدات إقليمية، تشرف كل وحدة على مشروعات البنك في منطقة معينة وتنسق العمل مع الحكومات والمؤسسات المحلية.

**6- اللجان المتخصصة:**

تتألف من لجان في تخصصات مختلفة مثل: لجنة التدقيق، ولجنة الميزانية، ولجنة الموارد البشرية.

تساعد هذه اللجان في مراقبة عمليات البنك وضمان الكفاءة و الشفافية، كما تقوم بتقديم التوجيه والمشورة لمجلس المديرين التنفيذين فيما يتعلق بمجالاته المتخصصة.

**7- الهيئات الاستشارية والفنية:**

تضم مجموعة من الخبراء و المستشارين المتخصصين في مجالات التنمية والاقتصاد والتمويل يساعدون في تقديم التوجيه والدعم الفني.

**III- موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

يستمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير موارده المالية من عدة مصادر تتيح له تقديم القروض والدعم المالي للدول الأعضاء، تشمل هذه الموارد:

**1- الأسهم المدفوعة من الدول الأعضاء:**

يتكون جزء من موارد البنك من رأس المال الذي تسهم به الدول الأعضاء عند الانضمام إلى البنك وتلتزم الدول بضمان سداد هذه الأسهم.

- لا يستخدم هذا المبلغ بشكل مباشر في الاقراض، لكنه يعمل كضمان يعزز ثقة المستثمرين بالبنك.

**2- إصدارات السندات: [[3]](#footnote-4)\***

يعتمد البنك بشكل كبير على إصدار السندات في الأسواق المالية لدولية ، حيث يعتبر مصدر التمويل الاساسي للبنك.

وبفضل التصنيف الائتماني المرتفع للبنك ( AAA )، يستطيع جمع الأموال بأسعار فائدة منخفضة من المستثمرين الدوليين، ويستخدم هذه الأموال في تقديم القروض للدول الأعضاء بشروط ميسرة.

**3- عوائد القروض والأرباح:**

عندما تسدد البلدان المقترضة قروضها للبنك، يتم إعادة الأموال إلى موارد البنك، ويمكن استخدامه لتمويل مشاريع جديدة.

كما يحصل البنك على عائدات من الفوائد على القروض التي يمنحها للدول الأعضاء، وتعتبر هذه الفوائد أيضا مصدر دخل للبنك تستخدم لتغطية تكاليف التشغيل وتعزز قدرة البنك على تقديم المزيد من القروض.

**4- الأرباح الاحتياطية:**

يحتفظ البنك بجزء من الأرباح التي يحققها ( في عمليات الإقراض والاستثمار ) كاحتياطيات تساعده في تغطية المخاطر التي قد تواجهه وتدعم عملية استمرار عملياته.

**5- رسوم الخدمات الفنية والاستثمارية:**

يقدم البنك الدولي خدمات استشارية وتدريبية للدول الأعضاء، ويحصل مقابل ذلك على رسوم تمثل مصدرا إضافيا للدخل.

**6- المساهمات والمنح:**

يحصل البنك أحيانا على مساهمات من الحكومات أو المؤسسات الدولية الكبرى لدعم مشاريعه الخاصة بمكافحة الفقر والتنمية.

تستخدم هذه المساهمات بشكل أساسي في برامج التنمية المستدامة والمساعدات الفنية.

IV**- شروط الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

**أولا: الشروط الخاصة بالدولة المقترضة:**

للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يجب أن تكون الدولة مؤهلة بناءً على عدة شروط أهمها: مستوى الدخل، الجدارة الائتمانية ومخاطر الدين.

**1- مستوى الدخل:**

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضا لتمويل مشاريع التنمية في الدول العضوة ذات الدخل المتوسط والدول الفقيرة القادرة على السداد، ويشترط للإقراض أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من حد معين ( 1255 دولار في 2023 )[[4]](#footnote-5).

والجديربالملاحظة أن شروط الإقراض تختلف بين البلدان وفقا لمستوى دخلها القومي على المنوال التالي:

**أ- الدخل المنخفض:**

تشمل الدول التي يقل نصيب الفرد من الدخل عن 1.255دولار، وهي مؤهلة للحصول على قروض بشروط ميسرة، وغالبا ما تتلقى منحا بنسبة 100% بسبب ارتفاع مخاطر الديون.

**ب- الدخل المتوسط:**

يشمل الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط الأعلى، هذه الدول تحصل على قروض بشروط مختلطة أو اعتيادية، مع آجال استحقاق تصل إلى 30-38 عاما، وقد تتلقى منحا بنسبة 50% إذا كانت معرضة لمخاطر متوسطة.

**ج- الدخل المرتفع:**

الدول ذات الدخل المرتفع تتمتع بشروط إقراض أقل تيسيرا، وتعتمد على الجدارة الائتمانية للحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

**2-الجدارة الائتمانية:**

يقصد بالجدارة الائتمانية القدرة ( للفرد أو للدولة ) على سداد الديون والالتزامات المالية، وتعتبر مقياسا لثقة المقرضين في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته وبالنسبة للبنك الدولي يمكن للدول التي تفتقر إلى الجدارة الائتمانية **الحصول** على قروض بشروط ميسرة أو منح، وتشمل هذه الشروط ما يلي:

أ- نسبة الفائدة منخفضة جدا أو معدومة.

ب- أجل استحقاقالقرض قد يصل إلى 40 عاما مع فترة سماح تتراوح بين 10 إلى 15 عاما [[5]](#footnote-6).

ج-منح قد تصل إلى نسبة 100% تحصل عليها الدول المعرضة لمخاطر ديون عالية، و50% بالنسبة للدول ذات المخاطر المتوسطة.

**3- مخاطر الدين:**

تتحددأيضا شروط الإقراض وفقا لمستوى المخاطر المتعلقة بارتفاع أعباء الديون، ويحدد البنك مستوى مخاطر الدين من خلال تحليل قدرة الدولة على تحمل الديون، والذي يتضمن ما يلي:

**أ- التقييم الاقتصادي:** أي إجراء تحليلات اقتصادية تقنية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتقييم قدرة الدولة على سداد ديونها.

**ب- تصنيف المخاطر إلى مستويات:**منخفضة، معتدلة مع هامش كبير، معتدلة مع هامش محدود، مرتفعة، أو مديونية حرجة.

وفي ضوء ما يحصل عليه البنك الدولي من معلومات حول مستوى مخاطر الدين بالنسبة للدولة طالبة الاقتراض، يقرر ما يلي:

- بالنسبة للدول المعرضة لمخاطر عالية تحصل على منح بنسبة 100%.

- بالنسبة للدول المعرضة لمخاطر متوسطة تحصلعلى 50% من المساعدات كمنح.

- بالنسبة للدول الأخرى، قد تحصل على قروض بشروط اعتيادية أو مختلطة ( مع آجال استحقاق تصل إلى 38 عاما )

**ثانيا: المشاريع التي تحظىبالأولوية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

تتباين المشاريع ذات الأولية في الحصول على قروض من البنك حسب احتياجات كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه بشكل عام تركز هذه القروضعلى المشاريع التي تساهم في **تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين**، من بين أهم هذه المشاريع:

**1-مشاريع البنية التحتية:** تشمل الطرقات والجسور والموانئ و المطارات ومحطات توليد الطاقة وشبكات المياه والصرف الصحي، وهذه المشاريع تساهم في تحسين النمو الاقتصادي وتسهيل التجارة وزيادة فرص العمل.

**2- مشاريع الزراعة والري:** تتضمن مشاريع تحسين الإنتاج الزراعي وتوفير المياه للري والتي تساهم في الأمن الغذائي وتقليل الفقر في المناطق الريفية.

**3- مشاريع الصحة والتعليم:** التي تتضمن بناء المدارس والمستشفيات وتوفير الخدمات الصحية الأساسية.

**4- مشاريع الطاقة المتجددة:**مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للحد من التلوث وتحقيق الاستدامة البيئية.

**ثالثا: مراحل عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تتم وفق إجراءات منظمة تمر عبر المراحل التالية:

**1- تقديم الطلب والمشاورات الأولية:**

أ- تبدا العملية عندما تقدم دولة عضو طلب للحصول على تمويل من البنك لتمويل مشروع أو برنامج تنموي.

ب- يجري البنك مشاورات مع الحكومة لفهم احتياجاتها وأهدافها التنموية، وتحديد مدى توافق المشروع مع استراتيجية البنك لدعم التنمية.

**2- تقييم المشروع وإعداد الدراسات:**

أ- في هذه المرحلة يقوم البنك بإجراء دراسات فنية، اقتصادية، وبيئية لتقييم جدوى المشروع وتحديد المخاطر المحتملة ووضع خططلإدارتها.

ب- يتم التأكد من ـن الدولة ملتزمة بسياسات وإصلاحات محددة إذا تطلب الأمر.

**3- الموافقة على القرض:**

1. يتم إعداد الوثائق المطلوبة للموافقة على القرض بما في ذلك الشروط المالية والقانونية.

ب- يعرض المشروع على مجلس المديرين التنفيذين للبنك للموافقة عليه.

**4- توقيع الاتفاقيات وصرف الأموال:**

أ- يتم توقيع اتفاقية القرض بين البنك والدولة.

ب- يتم صرف الأموال بناءا على مراحل تنفيذ المشروع وبما يتماشى مع الاتفاقية.

**5- تنفيذ المشروع:**

أ- تنفذ الحكومة المشروع بالتعاون مع الجهات المعنية والبنك الدولي.

ب- يقوم البنك بمراقبة سير المشروع لضمان الالتزام بالجداول الزمنية والمعايير.

ج- يطلب من الحكومة تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز واستخدامالأموال.

**6- التقييم النهائي:**

أ- بعد انتهاء المشروع يتم تقييم نتائجه ومدى تحقيقه للأهداف المحددة.

ب- يتم توثيق هذا التقييم للاستفادة منه لتحسين العمليات المستقبلية.

**رابعا: الشروط التي يفرضها البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الدول المستفيدة من قروضه.**

يضع البنك الدولي للإنشاء والتعمير جملة من الشروط والمعايير التي يجب على الدول المستفيدة من قروضه الالتزام بها، وتشمل بشكل عام ما يلي:

**1- إجراء إصلاحات اقتصادية مثل:**

* تحرير الأسواق
* خصخصة الشركات المملوكة للدولة.
* تقليل الديون العامة.
* مكافحة الفساد.

**2- شفافية الإدارة المالية:**ومنها بصفة خاصة

* نشر المعلومات المالية بشكل دوري.

**3- تطوير القطاع الخاص، وتشجيع تعزيز دوره في الاقتصاد.**

**4- حماية البيئة:**وذلك بمراعاة المعايير البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

**5- استهداف الفئات الفقيرة**: يجب أن تساهم المشاريع الممولة في تحسين أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع.

**6- تقييم الأداء:** أن يقوم البنك بتقييم المشاريع الممولة بشكل دوري للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.

**الانتقادات الموجهة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.**

يتعرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير للعديد من الانتقادات، أبرزها:

**1- خدمة المصالح الغربية:**

يتهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتفضيل المصالح الغربية الكبرى على حساب مصالح الدول النامية وذلك من خلال فرض سياسات اقتصادية نيوليبرالية تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

**2- فرض سياسات تقشفية قاسية:**

ينتقد البنك بسبب اشتراطه على الدول النامية تبنى سياسات تقشفية مقابل القروض، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وهو ما يؤثر سلبا على الفئات الأكثر فقرا.

**3-التأثير السلبي على السيادة الوطنية وعلى الديموقراطية:**

يتهم البنك بتدخله في الشؤون الداخلية للدول ووضع شروط سياسية على القروض مما يعتبر تفويضا لسيادتها الاقتصادية والسياسية، وانتهاكا للديموقراطية وحقوق الإنسان.

**4-عدم مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية و تركيزه على المشاريع الكبرى:**

ينتقد البنك لميله لدعم المشروعات لكبرى مثل السدود والتنقيب عن الموارد وإهماله للآثار المترتبة عنها كتهجير المجتمعات المحلية وتدمير البيئة ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والبيئية.

**5-التأثير على القطاع الزراعي:**

يتهم البنك بأنه يركز في سياسته أحيانا على تشجيع الدول النامية على تصدير المحاصيل الزراعية بدلا من دعم الأمن الغذائي المحلي، مما تجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

**6- حوكمة غير فعالة:**

يشير بعض النقاد إلى أن العديد من المشاريع التي يمولها البنك لا تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب سوء التخطيط أو الفساد أو عدم الملائمة للظروف المحلية أو عدم استجابته للأزمات ( مثل جائحة كوفيد -19) بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه في قضايا تغير المناخ.

**منظمة التجارة العالمية**:

- التطور، الإنشاء.

- المبادئ التي يقوم عليها.

- الأهداف.

- الهيكل التنظيمي.

- الجوانب الإيجابية والسلبية للعضوية المنظمة.

- الانتقادات الموجهة للمنظمة.

**أولا: التطور والإنشاء.**

**- خلفية إنشاء منظمة التجارة الدولية:**

تأسست منظمة التجارة العالمية WTO رسميا في 01 جانفي 1955 كخلف لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT التي أنشأت عام 1947 كإطار مؤقت للتعامل مع مسائل التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وقد ركزت على تقليل الرسوم الجمركية وتشجيع التجارة.

**-جولة أورجواي ( 1986- 1994 ):**

هي واحدة من أطول وأهم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف جرت في إطار الاتفاقية للتعريفات الجمركية ( GATT ) وقد استمرت من عام 1986 إلى 1994 وكانت هذه الجولة بمثابة نقطة تجول كبيرة في النظام التجاري العالمي، إذ مهدت الطريق لتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1955.

من أبرز ما ميز اهتمامات الجولة ما يلي:

**1- إدخال قطاعات جديدة للتفاوض:**

* كالتجارة في الخدمات مثل الاتصالات، النقل، السياحة، الخدمات المالية... الخ ( اتفاقية GATS ).
* حقوق الملكية ( اتفاقية TRIPS ).
* التجارة في الزراعة ( اتفاقية الزراعة ).

**2-تعزيز نظام تسوية النزاعات:**

ليصبح أكثر إلزامية وفعالية ( قرارات نظام التسوية للنزاعات أصبحت ملزمة للأعضاء ).

**3-تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية.**

**4- إدخال قواعد جديدة بشان الاستثمار والتجارة.**

**5-تأسيس منظمة التجارة العالمية W.T.O.**

**ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية.**

تقوم المنظمة على عدة مبادئ أساسية:

**1- مبدأ عدم التمييز:**

ويتطلب هذا المبدأ معاملة جميع الدول الأعضاء بشكل متساو حيث يجب منح أي ميزة تجارية لجميع الدول الأعضاء دون تمييز.

**2- مبدأالمعاملة الوطنية:**

يضمن هذا المبدأعدم التفرقة بين السلع المحلية والمستوردة، مما يعني أن السلع المستوردة يجب أن تتلقى نفس المعاملة التي تتلقاها السلع المحلية.

**3- مبدأ تقليل القيود التجارية: ( مبدأ تحرير التجارة )**

يتمثل هذا المبدأ في تقليل الحواجز أمام التجارة الدولية مثل الرسوم الجمركية، القيود الكمية، والإجراءات غير الجمركية.

**4- مبدأ الشفافية:**

بموجب هذا المبدأ تلتزم الدول الأعضاء بالإفصاحعن سياستها التجارية وإجراءاتها من خلال تقارير دورية يتم مراجعتها في إطار المنظمة.

**5- مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية:**

يضمن هذا المبدأ حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بطريقة سلمية وذلك عبر الآلية التي توفرها المنظمة.

**6- مبدأ التعاون الدولي:**

وفقا لهذا المبدأ تعمل المنظمة على تشجيع التعاون الدولي في مجال التجارة وتسعى إلى بناء علاقات تجارية متبادلة المنفعة.

**ثالثا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة:**

تعمل المنظمة على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسيةأبرزها:

**1- تحرير التجارة الدولية:**

أو ازالة الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية والقيود الأخرى لتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول.

**2- تشجيع المنافسية:**

من خلال تطبيق قواعد واضحة تمنعالممارسات التجارية غير العادلة.

**3- تعزيز التنمية:**

وذلك بتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق نمو مستدام لكل الدول.

**4- توفير إطار قانوني لحل النزاعات التجارية:**

تقدم المنظمة آلية قانونية لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بطريقة سلمية.

**5- تشجيع الشفافية:**

وذلك بمطالبة الدول الأعضاء بتقديم تقرير دورية حول سياساتهم وقوانينهم التجارية.

**6- حماية حقوق الملكية الفكرية:**

وذلك من خلال اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ( TRIPS)

**7- التعاون الدولي:**

تعمل المنظمة على تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة، من خلال الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء.

باختصار تسعى المنظمة من خلال هذه الأهداف إلى بناء نظام تجاري عالمي يعتبر أكثر انفتاحا واستقرارا ويخدمةللمصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

**رابعا: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.**

يتكون الهيكل التنظيمي من الأجهزة التالية:

**1- المؤتمر الوزاري:**

يمثل السلطة العليا للمنظمة، يتكون من وزراء التجارة للدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، يتخذ القرارات بأغلبيةالثلثين.

**2- المجلس العام:**

يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويعمل كحلقة وصل بين الاجتماعات الوزارية، حيث يجتمع عدة مرات في السنة لمراجعة السياسات التجارية ( وحل المنازعات ).

**3- المجالس المتخصصة:**

تعمل تحت إشراف المجلس العام، وتتمثل في ثلاثة مجالس رئيسية تغطي المجالات الأساسية للتجارة الدولية:

**أ-مجلس السلع:**

يشرف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع مثل: اتفاقية الزراعة، اتفاقية مكافحة الإغراق، اتفاقية تيسير التجارة.

**ب-مجلس الخدمات:**

يدير تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، ويعالج القضايا المتعلقة بالتجارة في قطاعات الخدمات المختلفة.

**ج- مجلس حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:**

يشرف على تنفيذ اتفاقية TRIPS، يركز على قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان الامتثال لها.

**4-الأمانة العامة:**

مقرها في جنيف، سويسرا، يرأسها المدير العام لمنظمة التجارة العالية، تقدم الدعم الفني والإداري للدول الأعضاء والهيئات المختلفة.

**- المدير العام:** يتم تعيينه لفترة قابلة للتجديد من قبل المؤتمر الوزاري، ويمثل المنظمة رسميا.

**5- هيئات تسوية النزاعات:**

تعمل المنظمة كمنتدى لحل النزاعات التجارية بين الأعضاء من خلال هيئتين رئيسيتين:

**أ-هيئة تسوية النزاعات:**

تفصل في القضايا التجارية وتصدر قرارات ملزمة.

**ب-هيئة الاستئناف:**

تنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات هيئة تسوية النزاعات.

**6- اللجان الفرعية: ( اللجان الدائمة ).**

تتكون المنظمة من العديد من اللجان الفرعية المتخصصة في مجالات محددة مثل:

**- لجنة التجارة والبيئة:** تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

**- لجنة التجارة والتنمية:** تهتم بدعم الدول النامية.

**- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات:** تهتم بدراسة القيود المفروضة على التجارة لأسبابتتعلق بميزان المدفوعات.

**7-مجموعات العمل:**

تتشكل مجموعات العمل للتعامل مع قضايا محددة ومتخصصة مثل:

- التجارةالإلكترونية.

- التكنولوجياالحيوية... الخ.

**الجوانب الإيجابية والسلبية للعضوية في منظمة التجارة العالمية:**

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ( WTO ) يمنح الدول العديد من المزايا، ولكنه يفرض أيضا تحديات قد تؤثر على الاقتصاد والسياسات الوطنية.

فيما يلي أبرز الجوانب الإيجابية والسلبية:

**أولا: الجوانب الإيجابية للعضوية.**

**1- زيادة التجارة والاستثمار:**

تساهم العضوية في زيادة حجم التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وزيادة فرص العمل لديها.

**2- الوصول إلى أسواق جديدة:**

تفتح العضوية أبواب الأسواق العالمية أمام المنتجات والخدمات الوطنية، مما يزيد من القدرة التنافسية للشركات المحلية.

**3- جذب الاستثمارات الأجنبية:**

تجذب العضوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة، ويساعد في تطوير البنية التحتية.

**4- وضع قواعد واضحة للتجارة وزيادة الشفافية:**

وذلك من خلال قيام المنظمة بتحديد قواعد واضحة وشاملة للتجارة الدولية، ومطالبتها الدول الأعضاء وبتقديم معلومات واضحة عن السياسات التجارية والإجراءات المتبعة وهذا من شأنه توفير بيئة استثمارية أكثر استقرارا، وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء.

**5- حل النزاعات التجارية:**

توفر المنظمة آلية لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بطرية سلمية، مما يقلل من التوترات التجارية.

**ثانيا: الجوانب السلبية للمنظمة**.

**1-التأثير على الصناعات المحلية:**

تحرير التجارة قد يؤدي إلى تعرض الصناعات الناشئة أو غير القادرة على المنافسة لضغوط كبيرة، مما يؤدي أحيانا إلى إغلاقها.

**2- فقدان السيادة الاقتصادية:**

قد تجبر الدول على تعديل سياستها التجارية والاقتصادية لتتماشى مع متطلبات المنظمة، حتى لو تعارض ذك مع أولوياتها الوطنية.

**3- التكاليف المرتبطة بالعضوية:**

يتطلب تنفيذ الاتفاقيات التجارية استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية، خاصة في الدول النامية، وقد تضطر هذه الدول إلى تقديم تنازلات تؤثر على قطاعاتها الحيوية.

**4-صعوبة اتخاذ القرارات:**

تتطلب القرارات أحيانا إجماع الأعضاء، مما قد يؤدي إلى بطء في الإجراءات.

**5- امتيازات للشركات الكبرى:**

قد تعطي المنظمة فوائد أكبر للشركات متعددة الجنسيات على حساب الشركات المحلية الصغيرة.

**الانتقادات الموجهة للمنظمة:**

تواجه منظمة التجارة العالمية ( WTO ) العديد من الانتقادات تنبع من مخاوف تتعلق بأثر سياسات المنظمة على الاقتصاد العالمي، والدول النامية بشكل خاص.

وفيما يلي أهم الانتقادات:

**1-عدم المساواة بين الدول:**

يرى منتقدون أن الدول المتقدمة تمتلك نفوذا أكبر في صياغة سياسات المنظمة، مما يجعلها تعمل لمصلحته على حساب الدول النامية.

في حين تشعر الدول النامية بأنها مضطرة لقبول شروط غير عادلة، وأن المنظمة لا تأخذ احتياجاتها الخاصة بالتنمية في الاعتبار.

**2- أولوية التجارة على حساب القضايا الأخرى:**

**أ- في مجال البيئة:** يتهم منتقدون المنظمة بأنه تركز بشكل كبير على تحرير التجارة، دون الاهتمام الكافي بأثر ذلك على البيئة.

**ب- في مجال الصحة:** تهتم المنظمة بأنها تعطي الأولوية لحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الدوائية، مما يزيد من تكلفة الأدويةويضعف من فرص وصول الدول النامية إليها.

**ج- في مجال العمل:** يرى البعض أن التحرر التجاري يؤدي إلى تدهور ظروف العمل في بعض الدول، و تشجيع الشركات على الانتقال إلى الدول التي لديها قوانينعمل أقل صرامة.

**3-عدم الديموقراطية:**

**أ-**يرى البعض أن عملية صنع القرار في المنظمة يفتقر إلى الشفافية و أن صوت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لا يسمع بشكل كاف.

**ب-**كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تمارس نفوذا كبيرا على سياسات المنظمة، مما يخدم مصالحها الخاصة.

**4- عدم كفاءة آليات حل النزاعات:**

**أ-** يتهم البعض آليات حل النزاعات في المنظمة بالتحيز لصالح الدول المتقدمة والشركات الكبرى.

**ب-** كما أن تكاليف اللجوء إلى هذه الآليات عالية جدا مما يجعلها غير متاحة للدول النامية، بالإضافة إلى تأخرها في تنفيذ حل النزاعات مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية.

**5-التأثير على السياسات الوطنية:**

يرى البعض أن عضوية المنظمة قد تجبر الدول على التخلي عن جزء من سيادتها الاقتصادية وتطبيق سياسات لا تتناسب مع ظروفها الخاصة.

1. **\*- طرق خفض الإنفاق:**

   1- خفض الدعم، تقليل أو إلغاء دعم السلع والخدمات ( الوقود والغذاء ).

   2- تقليص النفقات التشغيلية: مثل خفض الرواتب في القطاع العام أو تقليل عدد الموظفين الحكوميين.

   3- تقليل الإنفاق على المشاريع الاستثمارية: تأجيل أو تقليل الاستثمارات الكبيرة، خاصة إذا كانت ذات تكلفة مرتفعة.

   4- ترشيد الإنفاق على الخدمات: ضبط المصروفات في قطاعات مثل: التعليم والصحة عن طريق تحسين الكفاءة المالية ( تصرف بكفاءة دون تكاليف زائدة ). [↑](#footnote-ref-2)
2. - يقصد بحوكمة الشركات وضع مجموعة من القواعد والإجراءات والهياكل لتنظيم إدارة الشركات بين الأطراف ( البنك الدولي والمؤسسات الدولية أو الحكومات أو الخواص ) ، بشكل شفاف وعادل وتهدف الحوكمة إلى ضان تحقيق أهداف الشركة بطريقة تحقق المصلحة المشتركة مع تقليل المخاطر والصراعات وتعزيز الالتزام بالمسؤولية بين الأطراف. [↑](#footnote-ref-3)
3. \*- السندات: هي أداة مالية تستخدم لجمع الأموال، وهي تعتبر نوع من القروض التي يقدمها المستثمرون ( حاملو السندات ) للجهات المصدرة لها ( مثل البنك د. أ. ن ) أو الحكومات أو الشركات ).

   **بمعنى آخر**: عندما تشتري سندا، فأنت تقرض المال للجهة التي أصدرت السند مقابل وعد يدفع هذا المبلغ مع فوائد في وقت لاحق.

   المشتري: قطر، المصدر: البنك لدولي يعني=> أن قطر أقرضت المال للبنك د، مقابل وعد هذا الأخير بدفع هذا المبلغ مع فوائد في وقت لاحق ). [↑](#footnote-ref-4)
4. - يصنف البنك الدولي الدول إلى أربع فئات حسب مستوى الدخل:

   1- دول ذات دخل منخفض: أقل من 1.085 دولار.

   2- دول متوسطة الدخل ( أدنى ): من 1.086 إلى 4.255. دولار

   3- دول متوسطة الدخل: ( أعلى ): من 4256 إلى 13.205 دولار

   4- دول ذات دخل مرتفع : أكثر م 13.205 دولار .

   يتم تحديث هذه التصنيفات سنويا ( في الأول من جويلية ) وتعتمد على نصيب الفرد من إجمالي الدخل لقومي للسنة السابقة. [↑](#footnote-ref-5)
5. - فترة السماح: هي الفترة التي يسمح خلالها للدولة المقترضة بعدم سداد الأقساط أو الفوائد على القرض في حالة القروض المقدمة بشروط ميسرة خلال هذه الفترة لا يتعين على الدولة المقترضة دفع أي مدفوعات، مما يمنحها الوقت الكافي لتنمية مشروعاتها وتحسين وضعها المالي قبل البدء في سداد القرض. [↑](#footnote-ref-6)